

تطور الصناعة فى مصر (١٩١٤ - ١٩٥٢)

سحر حسن أحمد على

إشراف

أ.د/ جمال معوض

أ.د/ فاطمة علم الدين

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر

بكلية التربية- جامعة عين شمس

بكلية البنات- جامعة عين شمس

ملخص البحث

يتناول البحث وضع الصناعة المصرية في الفترة من سنة ١٩١٤ إلى سنة ١٩٥٢، حيث شهدت السنة الأولى قيام الحرب العالمية الأولى والسنة الثانية شهدت تحولاً في لسياسية المصرية بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، وكان هذان الحدثان لهما تأثيراً واضحاً على الصناعة المصرية . ومع تطور النشاط الصناعي وصعود صناعات وهبوط أخرى ، إلا أن تلك الصناعات كانت في المجل صناعات استهلاكية، عدا صناعات الغزل والنسيج ، ولم تكن الصناعات ثنائياً بشكل منظم حيث أن السياسة الصناعية لم تشهد أية تخطيط .

وتناول هذا البحث أثر الحروب والأزمات الاقتصادية عليها ، مع توضيح الدور الذي قامت به الدولة للحفاظ على الصناعة ومواجهة الصعوبات التي كانت تقف حجر عثرة في طريقها ، وكذلك الدور الذي لعبه الرأسماليون المصريون في الاقتصاد وتأثيره على الصناعة مع توضيح تطور القوة العاملة الصناعية ومدى هذا التطور .

أما عن المصادر التي تم الاعتماد عليها فقد قسمتها كالتالي: وثائق أرشيفات الخارجية المصرية وعابدين ومصلحة الشركات ، كما تم الاعتماد على مضابط مجلس النواب ، وعلى تقارير وزارتي الصناعة والتجارة والمالية ، وعلى النشرات الاقتصادية لبنكى مصر والأهلى المصرى ، والمعهد القومى للتخطيط ، ووثائق الأمم المتحدة . بالإضافة إلى الرسائل العلمية والأبحاث والمراجع العربية والأجنبية وعدد من الدوريات وبعض المواقع الإلكترونية .

Industry in Egypt ١٩١٤-١٩٥٢

Search summary

The search handles the situation of Egyptian industry in the period from ١٩١٤ to ١٩٥٢

The first date witnessed the declaration of WWI and the second date witnessed a diversion in the Egyptian policy by the declaration of ٢٣july١٩٥٢ revolution, these two accidents had clear influence upon the Egyptian industry.

A development occurred in the industrial activities, some industries raised up and some others went down, but in all there were consuming industries, except for the textile yarn industries. The establishments of these new industries were not in a organized way because there wasn't any planed industrial polic

This search handles the impact of wars and economical crises upon her, with clarifying the role of the state in order to preserve the industries and confront the difficulties that stands in its way, also the role played by the Egyptian capitalists in the economy and its influence on the industry with clarifying the evolution of industrial working power and how far this evolution went.

As for the source relate upon I divided it as following: documents from Egyptian foreign ministry archives and Abdin and companies bodies, also we lied upon the minutes of deputies' assembly and ministries of industry and trade and finance reports, and the economical bulletins of bank Misr and national bank of Egypt and the national institute for planning and the documents of united nations, in addition to the scientific letters and researches and Arabic and foreign references and numbers of periodicals and some web sites.

تطور الصناعة فى مصر (١٩١٤ - ١٩٥٢)

كان لسيطرة الاحتلال البريطانى (١٨٨٢ - ١٩٢٢) ، وكبار رجال المال أثره فى عدم تقدم الصناعة المصرية التقدم المنشود لها فى ظل استقلال حقيقى ،^(١) لكن الصناعة المصرية استطاعت أن تحقق إنجازاً ولاسيما بعد الحرب العالمية الأولى ،^(٢) ففى أثناء الحرب كانت القوة الاقتصادية موجهة لخدمة الأغراض العسكرية (جيوش دول الوفاق) ،^(٣) وزاد اعتماد مصر على الموارد المحلية لتعذر الاستيراد من الخارج وارتفاع أسعار السلع لأثمان باهظة .^(٤)

ولهذا نبهت الحرب الأذهان إلى ضرورة النظر فى مستقبل الاقتصاد المصرى بعد الحرب والاتجاه إلى الاهتمام بالصناعة ، فتكونت لجنة التجارة

(١) شهيدى عطية الشافعى ، تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٨٨٢-١٩٥٢ ، مطبعة أطلس ، القاهرة ، ١٩٥٧ ، ط١ ، ص ٦٨ .

(٢) محمد رشدى ، التطور الاقتصادى فى مصر ، ج٢ ، دار المعارف ، القاهرة ، ص ١٠١ .
Issawi, Charles, Egypt In Revolution of Economic Analysis, ١٩٦٣ , p ٤٣
(٣)

(٤) نوال محمد قلم ، تطور الصناعة المصرية خلال الفترة ١٨٠٠ - ١٩٥٢ ، رسالة دكتوراه ، إشراف أ.د. رءوف عباس ، كلية اقتصاد وعلوم سياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٦ ، ص ٢٣٢ .

والصناعة فى مارس ١٩١٦ بقرار من مجلس الوزراء،^(٥) والتي أوصت بالعديد من الاقتراحات، ومن أهمها .

- ١ - تعديل نظام الجمارك .
- ٢ - فتح المدارس الصناعية .
- ٣ - إعفاء الصناعات الوطنية من بعض الضرائب .
- ٤ - التوسع فى خفض أجور نقل البضائع بالسكك الحديدية .
- ٥ - منح الأفضلية فى المناقصات الحكومية للمنتجات المصرية .^(٦)

وعندما أنشئ بنك مصر فى ٧ مايو ١٩٢٠ حاول دعم النشاط الاقتصادى الصناعى فى مصر، لهذا تحدد رأس مال البنك بمبلغ ٨٠ ألف جنيه مصرى ، مقسمة إلى ٢٠ ألف سهم قيمة كل سهم أربعة جنيهات مصرية ، وكان شرط أساسى من شروط التأسيس أن يكون حملة هذه الأسهم من المصريين .^(٧) وكان المقصود من هذا منع أية محاولة من جانب الأجانب لامتلاك رأس المال وبالتالي توجيه سياسة البنك وفق مصالحهم أو ضد المصالح الوطنية ، لذلك يُعد هذا الاتجاه محاولة نحو تمصير الأعمال المصرية فى مصر وتوجيه سياستها فى ضوء المصالح الوطنية ،^(٨) لهذا عمل البنك على إصلاح الخلل الذى أصاب قطاعات الاقتصاد المصرى ، وذلك من خلال الاهتمام بتصنيع مصر بدرجة تمكنها من الاحتفاظ بفوائدها الاقتصادية من التسرب إلى الخارج واستغلال كامل ثرواتها المادية والبشرية ، وتوفير حصة للصناديق تُستخدم فى شراء السلع الرأسمالية بدلاً من تبديدها فى شراء المواد المصنوعة والكمالية ، وذلك من خلال قيام البنك على سياسة لتجميع مدخرات الأفراد وتدشينها لتأسيس مشروعات اقتصادية فى صورة شركات مساهمة صناعية فى الغالب وحاول البنك دعمها بكل الوسائل حتى يمكنها منافسة الشركات الأجنبية .^(٩)

وأيضاً عمل البنك على تنويع دوره فى نهضة الاقتصاد المصرى وخاصة تنمية القطاع الصناعى ، فأسس عدداً من الشركات الصناعية فى الفترة التى تلت الحرب (١٩٢٠-١٩٢٧) حتى وقوع الكساد العالمى (١٩٢٩-١٩٣٣) الجدول التالى يوضح تلك الشركات :

(٥) دار الوثائق القومية بالقاهرة ، محافظ محاضر جلسات مجلس الوزراء ، ملف رقم ١٩-١٦/١ ، كود أرشيفى ٠٠٨١-١٩١٥١ . وزارة التجارة والصناعة . أنظر أيضاً : رءوف عباس حامد ، معالم تاريخ مصر المعاصر ، مكتبة نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٩٨ .

(٦) محمد إبراهيم حسن ، مقومات الإنتاج الاقتصادى فى مصر ، مطبعة رويال ، الإسكندرية ، ١٩٥٦ ، ص ص ١٦٢-١٦١ .

(٧) دار الوثائق القومية ، أرشيف مصلحة الشركات ، محفظة (١٣) ، ملف ١٨٢-٣ / ٧٥ ط ، بنك مصر ، القانون الأساسى للبنك . أنظر أيضاً : سحر حسن ، مصر فى ظل الكساد الكبير ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص ٧٢ .

(٨) نبيل عبد الحميد سيد أحمد ، النشاط الاقتصادى للأجانب فى مصر من سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٥٢ ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٢ ، ص ٩٣ .

(٩) أحمد الشربيني ، الاقتصاد المصرى بين التبعية والاستقلال ، ط ١ ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ص ٩٠-٩١ .

جدول رقم (١) : الشركات التى أسسها بنك مصر ورأس مالها

الشركة	رأس مالها سنة ١٩٣٣ بالآلاف جنيه
١- مطبعة مصر ١٩٢٢	٥٠
٢- شركة مصر لحلج الأقطان ١٩٢٤	٢٥٠
٣- شركة مصر للنقل والملاحة ١٩٢٥	١٥٠
٤- شركة مصر للتمثيل والسينما ١٩٢٥	١٥٠
٥- شركة مصر للغزل والنسيج ١٩٢٧	٥٠٠
٦- شركة مصر لنسج الحرير ١٩٢٧	٧٥ ^(٣)

ووجه البنك الرأسماليين والشركات لاستثمار أموالهم فى المجالين الصناعى والتجارى ، وقد حققت تلك الشركات قدراً من النجاح ،^(٤) وبحلول عام ١٩٤٠ كانت مجموعة البنك تضم ٢١ مشروعاً فى مجالات مختلفة كالنسيج والدواء والتعدين ومواد البناء والسياحة .^(٥) وقد مثلت هذه الشركات النموذج الأول لنهضة الصناعة المصرية ، أما النموذج الثانى فنهض به أفراد أرادوا أن يثبتوا نبوغ العقل المصرى فى كثير من الصناعات التى ظنّها الأجانب وقفاً عليهم وحدهم ، ومثل هذا النموذج مصانع ياسين للزجاج التى كانت رمزاً للجودة المصرية ومناقسة العقل المصرى للعقول الأجنبية .^(٦)

وعلى الصعيد الرسمى ، حاولت الحكومة أن تُسائر الرغبة الوطنية فى تشجيع الصناعة وحمايتها من المنافسة بوسائل عدة من قبيل ، فرض رسوم جمركية جديدة أو برفعها، وأنشأت مصلحة التجارة والصناعة فى سنة ١٩٢٢ ، وأقرت مبدأ التسليف الصناعى.^(٧)

وفى إطار تبعية مصر السياسية والاقتصادية لبريطانيا لم تقف بريطانيا مكتوفة الأيدى ، بل عمدت إلى تحطيم الصناعات التى كانت قائمة وخصوصاً صناعات الغزل والنسيج بهدف أن تبقى مصر فى تخصصها الأول ألا وهو " إنتاج القطن " حتى تُحكم سيطرتها على الأسعار .^(٨) ولكن

(٣) الفترة الاقتصادية لبنك مصر ، العيد الماسى للبنك ١٩٢٠ - ١٩٩٥ ، السنة الثامنة والثلاثون ، العدد الأول ، ١٩٩٥ ، ص ٣٨ .

(٤) على شلبى ، مصر الفتاة ودورها فى السياسة المصرية ١٩٣٣ - ١٩٤١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ص ٢١ .

(٥) وزارة الصناعة والثروة المعدنية ، سلوى سليمان وجودة عبد الخالق ، الصناعة وحواجز الاستثمار فى مصر ، معهد التخطيط القومى ، مركز التخطيط والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص ٣٠ .

(٦) عبد التواب عبد العزيز وحسين وافى والميد حجازى (إعداد) ، عبد الناصر والصناعة ، دراسات عربية ، الدار العربية للطباعة والنشر والإعلان ، القاهرة ، ١٩٧٢ ، ص ١٠ .

(٧) راشد البراوى ومحمد حمزة طيش ، التطور الاقتصادى فى العصر الحديث ، ط٥ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٤ ، ص ١٩٠ .

(٨) حازم سعيد عمر ، القطن والاقتصاد المصرى وتطور السياسة القطنية ، الهيئة العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ، ١٩٧٠ ، ص ٤ .

الصناعة المصرية استطاعت أن تتطور بالفعل لعدد من العوامل ولاسيما بعد الحرب العالمية الأولى:-

١. عدم استطاعة البلاد سد حاجتها الأساسية فى فترة الحرب .
٢. تراكم رؤوس الأموال التى استغلوها فى الصناعة .
٣. تزايد السكان الذى دعا إلى إيجاد وسيلة لسد احتياجاتهم وأيضاً إيجاد فرص عمل لهم .
٤. صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى ساعد بشكل كبير فى تشجيع الصناعة .
٥. انتشار التعليم وكثرة الخريجين أدى إلى إيجاد مصادر جديدة من النشاط الاقتصادى تتفق مع مستواهم .^(٤)

وقد واجهت الصناعة المصرية عدة صعوبات لعدم وجود حماية جمركية لها ، حيث كانت مصر مقيدة فى إصدار أية قوانين جمركية، لأن مصر سوق مفتوحة ، وهناك عيوب أخذت على المشروعات الصناعية ، إذ أن الصناعة عندما نشأت كانت بشكل غير منتظم كما أنها كانت لا تعتمد على المقاييس الاقتصادية من حيث الحصول على المواد الخام والتعرف على مميزاتها الصناعية .^(٥) وقامت المنافسة الأجنبية بدور فى عرقلة الصناعة المصرية،^(٦) خاصة منافسة البضائع البريطانية واليابانية للمصنوعات الوطنية وغمر الأسواق المصرية بها ،^(٧) ولم تلق البضائع المصرية منافسة من بريطانيا واليابان فحسب ، بل كانت أوربا كلها تضع الخطط لتغمر الشرق قاطبة بالبضائع،^(٨) وخاصة الاتحاد السوفيتى الذى كان يغمر الأسواق بسلع ذات ثمن بخس ليحملوا الناس على ترك مصنوعات بلادهم والاتجاه للمصنوعات ذات الثمن الأرخص ، ولم يكن هذا هو هدفها الأول، بل كانت تسعى لنشر الإيديولوجية الشيوعية عبر العالم .^(٩)

كما كان نقص الآلات الحديثة اللازمة للصناعة والوسائل الفنية، وقصور العقلية الصناعية ، وعدم اهتمام القائمين بدراسة متطلبات الأسواق ، مع عدم إمكانية وضع سياسة إنتاجية للصناعة مثل الصناعات الأجنبية من الصعوبات التى واجهت الصناعة.^(١٠)

(٤) راشد البراوى ومحمد حمزة عليش ، المرجع السابق ، ص ١٩٩ - ٢٠٠ .

(٥) فاطمة فتح على المؤذن، تاريخ مصر الاقتصادي في النصف الأول من القرن العشرين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، إشراف: أ.د. زين الدين شمس الدين ، كلية الدراسات الإنسانية ، جامعة الأزهر ٢٠٠٥، ص ١٠٤ .

(٦) الدفاع الوطنى ، ١٩٣١/٣/١٠ ، تشجيع الصناعة الوطنية ومقاطعة الصناعة الأجنبية .

(٧) البلاغ ، ١٩٣٢/٤/٢٨ ، البضائع اليابانية / الجريدة التجارية ، ١٩٣٢/٥/١٣ ، كيف تصبح مصر قطراً صناعياً .

(٨) الدليل ، ١٩٣١/٨/٢٦ ، غمر الشرق ببضائع أوربا .

(٩) التاج المصرى ، ١٩٣١/٩/١٧ ، السلع الروسية فكرة غمر الأسواق بها .

(١٠) فاطمة فتح على المؤذن ، المصدر السابق، ص ١٠٤ .

ونظراً للطابع الاستعماري لاقتصاد مصر قبل ثورة (*) ٢٣ يوليو ١٩٥٢، اضطر العديد من ممثلى الرأسمالية الوطنية إلى استثمار رؤوس أموالهم فى المجالات غير الإنتاجية مثل (شراء الأراضى، بناء الفنادق ، المطاعم ، الملاهى ، الاشتراك فى عمليات التهريب) ، التى كانت تحقق لهم أرباحاً باهظة أكثر مما يقيم صناعات حقيقية ، وكانت مصانع ومشروعات البرجوازية الوطنية تتميز فى أغلب الأحوال بأحجامها الصغيرة ، وضعفها الاقتصادى وعجزها عن المنافسة نظراً لتسلط رأس المال الأجنبى والبرجوازية الاحتكارية المحلية .^(٥)

وكانت الصفة الاحتكارية (*) لصيقة بالمشروعات الصناعية المصرية فى تلك الفترة .^(١) ومثلت صناعات السكر والمنسوجات على اختلاف أنواعها والأسمدة الكيماوية هذه الصفة ، لكنها كانت بارزة على نحو أخص فى مجموعة الشركات الصناعية التى أنشأها بنك مصر من خلال سيطرته عليها والتى أصبحت العمود الفقرى للاقتصاد كله ، وكان بنك مصر وحده يمثل ٢٨% من مجموع الأموال المصرفية المصرية ،^(٢) وكان هذا النظام يحمل عدة مساوئ منها تفضيل الآلات على العامل ، وتركيز رأس المال فى أيدي قلة ، ومن ثم كان يلزم لإقامة صناعات جديدة توافر رأس مال .^(٣)

أما فى الفترة من الكساد العالمى حتى بداية الحرب العالمية الثانية (١٩٣٠ - ١٩٣٩) ، فقد لاقت حركة التصنيع اهتماماً كبيراً ، حيث يُعد عام ١٩٣٠ بداية قيام صناعات حديثة .^(٤) إذ أصدرت الحكومة المصرية قانون

(*) استخدم مصطلح "ثورة" فى فبراير ١٩٥٣ فى وثيقة الدستور ، فى نفس الشهر الذى استخدمت فيه كلمة " مجلس قيادة الثورة " ، وكان قبل ذلك يطلق عليها " النهضة " ، ثم " حركة الجيش المباركة " ، وعندما فكروا فى استحداث وسام جديد يمنح للضباط بعد ٢٣ يوليو أطلق عليه " وسام التحرير " .
اليعازر يعيرى ، ضباط الجيش فى السياسة والمجتمع العربى ، ترجمة بدر الرفاعى ، سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ط ١ ، ص ١٠٣ .

(٥) سيرانيان ، مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، ترجمة عاطف عبد الهادى علام ، دار الثقافة الجديدة ، مطبعة الفجر ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص ٢٥ .

(٦) تنقسم الاحتكارات الاقتصادية فى العالم إلى ثلاثة أنواع ، الأولى الاحتكارات الفردية التى يتركز فيها النشاط الاقتصادى فى منشأة أو جهة فردية أو فى أيدي أفراد ، والثانى الاحتكارات الثنائية أو الثلاثية ... الخ هى تتميز بوجود منشأتين أو ثلاث أو أكثر تتولى إنتاج الملع أو تسويقها بشرط عدم وجود التنافس بينهم عند التسويق أو فى مجال تحديد الأسعار ، بل تفرض هى الأسعار الاحتكارية مثل شركات صناعة السيارات والمعدات الثقيلة . والنوع الثالث هو التكتلات الإنتاجية والصناعية والتجارية وهى إن لم تكن احتكار بالمعنى المفهوم فأنها تكتلات يقصد بها الضغط على الأسواق واحتكار الأسعار فيها ، ومن ثم فمصر تنتمى إلى النمط الاحتكارى الأول وهو الاحتكارات الفردية .
حمدي حافظ ، ثورة ٢٣ يوليو ... الأحداث الأهداف الانجازات ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٥ ، ص ١٢٧ - ١٢٦ .

(١) عبد السلام عبد الحليم عامر ، الرأسمالية الصناعية فى مصر فى مرحلة المشروعات الحرة ١٩١٦ - ١٩٥٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ١٠٩ .

(٢) مجدى صبحى ، ثورة يوليو والتنمية الاقتصادية الإصلاح الزراعى والتصنيع ، سياسات يوليو خمسون عاماً على الثورة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ١٥١ .

(٣) البلاغ ، ١٩٣٣/٩/٤ ، إبراهيم المازنى ، احتكار الصناعة بعض ما يجره من مساوئ .
(٤) عبد الرحمن زكى إبراهيم ، الموارد الاقتصادية والتطور الاقتصادى ، دار مأمون للطباعة ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٥٥١ .

التعريفية الجمركية الجديد فى إبريل ١٩٣٠ ، وبعد انتهاء الاتفاقية التجارية مع ايطاليا فى فبراير من نفس العام ، ^(٥) واستطاعت مصر ولأول مرة فى تاريخها الحديث أن تمارس حقها فى حماية صناعاتها الوطنية، ^(٦) وكان الغرض من تلك التعريفية زيادة موارد الدولة ، وحماية الصناعات المحلية بشكل أساسى ، ومساعدة الزراعة ، والاعتدال فى تقدير الرسوم على الأصناف التى يستهلكها السواد الأعظم من السكان ، ومساعدة التصدير بإعفاء جميع المنتجات المحلية ماعدا أصناف محدودة ^(٧) مما حقق نوعاً من الحماية المعتدلة للصناعات الحديثة ، حيث عالجت عيوب التعريفية السابقة ، ورسمت سياسة جديدة تراعى فيها ظروف الإنتاج الأهلى ومصالح الخزانة دون إرهاب للمستهلك مع مراعاة التمييز العادل بين مختلف أصناف الواردات . ^(٨)

وتأسيساً على ما سبق ، فقد عملت تلك السياسة على تشجيع الصناعة، وحفزت على إنشاء صناعات جديدة ، ولم يكن هذا مجرد استجابة للظروف الاقتصادية البحتة ، بل كان تعبيراً عن اعتزاز قومى وشعور وطنى يسيران فى طريق النمو ويريان فى النهضة الصناعية جزءاً لا يتجزأ من الاستقلال السياسى . ^(٩)

ولم تكتف الدولة بفرض قانون التعريفية فحسب ، بل أدخلت عليه العديد من التعديلات نتيجة الدراسات التى قامت بها مصلحة الجمارك ، وأيضاً نتيجة الشكاوى التى تلقتها وزارة المالية من أصحاب المصانع ورجال الأعمال . ^(١٠) لذلك فقد عدلت تلك التعريفية بعد ذلك أكثر من مرة طبقاً لحاجة الإنتاج المحلى وحمانيته . ^(١١)

بالإضافة إلى ذلك ، فقد استقدمت الحكومة الخبراء الأجانب من الخارج لدراسة البعثات العلمية للتدريب فى الدول الصناعية المتقدمة ، وأصدرت أوامرها بتفضيل المنتجات المصرية عن مثيلاتها الأجنبية فى التوريد للمصالح الحكومية ولو كان ثمن السلع يزيد بمقدار ١٠% عن ثمن السلع الأجنبية . ^(١٢)

^(٥) درا الوثائق ، أرشيف عابدين ، محفظة ٢٥٤ ، مالية ، جمارك ، مذكرة عن التعريفية الجمركية فى عام ١٩٣٠ . انظر أيضاً : وزارة التجارة والصناعة ، تقرير لجنة الصناعات ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٤٨ ، ص ٧ .
^(٦) شحاتة توفيق ، الصناعة حكوية لها تاريخ ، المؤسسة المصرية للنشر والإعلام ، القاهرة ، ١٩٩١ ، ص ١٤ .
^(٧) مضايقات جلسات مجلس النواب ، الهيئة النيابية الرابعة ، دور الانعقاد العادى الأول ، محضر الجلسة الحادية عشر ، ١٩٣٠/٢/١٢ ، ص ١٣٥ .

^(٨) وزارة التجارة والصناعة ، المصدر السابق ، ص ٨ .

^(٩) الأمم المتحدة ، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، تطور الصناعة التحويلية فى مصر وإسرائيل وتركيا ، نيويورك ، ١٩٥٨ ، ص ٩ .

^(١٠) دار الوثائق القومية بالقاهرة ، أرشيف وزارة الخارجية ، محفظة ٤٦١ ، ملف ٦٧-١٥/٣ ، تعديل التعريفية الجمركية .

^(١١) وزارة المالية ، مصلحة الجمارك ، تقرير عن تجارة مصر الخارجية ١٩٣٣ ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٣٤ ، ص ١٧٥ .

^(١٢) عبد الرحمن زكى إبراهيم ، المرجع السابق ، ص ٥٥٢ .

وكان لهذا التعديل أثر طيب فى تنمية الصناعة حيث استطاعت بعض الصناعات أن تسد احتياجات البلاد ، وفيما يلى إحصاء بالنسب التى أسهمت بها بعض الصناعات المحلية ونسبة الوفاء بها قبيل الحرب العالمية الثانية :

جدول رقم (٢) : الصناعات القائمة ونسبة سد احتياجات الأسواق المصرية بها .

الصناعة	نسبة سد احتياج السوق المحلية بها (%)	الصناعة	نسبة سد احتياج السوق المحلية بها (%)
السكر	١٠٠	زجاج اللبىات	٩٩
الكحول	١٠٠	غزل القطن	٩٦
السجائر	١٠٠	الأسمنت	٩٠
طحن القل	٩٩	الأحذية	٩٠
الصابون	٩٠	البيرة	٦٥
الطرايش	٩٠	الزيوت النباتية	٦٠
الأثاث	٨٠	الصودا الكاوية	٥٠
الكبريت	٨٠	الأقمشة القطنية	٤٠ (١)

وأسفر التقدم الصناعى عن زيادة الإنتاج فى بعض المصنوعات المحلية على حاجة البلاد مما أدى إلى تصدير الفائض (٢) وهكذا أخذت الصناعة الحديثة تتقدم وثبتت أقدامها تدريجياً منذ الحرب العالمية الأولى. ويوضح الإحصاء التالى كميات الواردات فى الفترة من ١٩١٣ إلى ١٩٣٧ ، بالجنيه المصرى.

جدول رقم (٣) : كميات الواردات لمصر فى الفترة فى عامى ١٩١٣ و ١٩٣٧

السلع الواردة	١٩١٣	١٩٣٧
السلع الغذائية	٢,٦٥٣,٤٤٢	١,٨٩٢,٨٠٠
المواد المصنوعة	١٣,٩٣٧,٢٠٠	٢١,٩٧١,٤٠٠

(١) وزارة التجارة والصناعة ، المصدر السابق، ص ص ٨ - ٩ .

(٢) نفسه ، ص ٩ .

١١,٧٦٦,٩٠٠	٦,٤٠٤,٩٠٠	المواد الأولية
٣,٨٥٥,٢٥٨	١,٩٥٩,٠٠٠ ^(٣)	المواد شبه المصنوعة

وبتحليل هذا الإحصاء يتضح لنا أن الوارد لمصر من السلع الغذائية قد انخفض بشكل ملموس، وازدادت قيمة الوارد من المواد المصنوعة فى سنة ١٩٣٧ ولاسيما فى الآلات اللازمة للمصانع .

وقد شهدت الصناعة أثناء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥) رواجاً شبيهاً للذى حدث فى الحرب العالمية الأولى ، ويرجع هذا إلى زيادة الطلب على السلع المحلية نتيجة الزيادة فى الاستهلاك من جانب قوات الحلفاء ، وكان لزاماً على مصر أن تسد حاجة الاستهلاك المحلى فى ظل انقطاع الواردات وأن تسد حاجة الحلفاء ،^(١) وخصوصاً بعد أن أصبحت مصر مركزاً عاماً لتمويل الحلفاء ، فاستجابت الصناعة المصرية بشكل سريع ، واعتمدت جميع الصناعات على المواد الخام المتوفرة بالبلاد ، وكان هذا تأكيداً لبداية النشاط الصناعى الحقيقى الذى ظهرت بوادره خلال الحرب العالمية الأولى ، وزادت أثناء الحرب الثانية .^(٢)

بيد أن هذا النشاط لم يكن بشكل منظم ، كما لم يكن هناك تخطيط فى إنشاء الصناعات، وكان مجمل الصناعات القائمة آنذاك استهلاكية ، ومن ثم ساءت الأحوال الاقتصادية التى كانت فى معظمها انعكاساً للتفكير السياسى فى تلك السنوات التى سبقت ثورة يوليو ١٩٥٢ . وأيضاً كثرة الطامعين فى عرق الفلاحين والعمال ، وتكالب العديدين على امتلاك المساحات الشاسعة من الأراضى الزراعية ، أدى إلى تكوين الكثيرين ثروات طائلة من جنى محصول القطن (أساس الدخل القومى) دون الاهتمام بالقطاع الصناعى .^(٣)

ولم تفد الحرب العالمية الثانية جميع الصناعات على قدم المساواة ، إذ كانت انتكاساً لبعض الصناعات التى تعتمد على المواد التى تُستورد من الخارج ، مع معاناة المؤسسات الصناعية الكبرى من نقص الآلات والمعدات والمواد الخام التى كانت تحصل عليها من الخارج أيضاً ، ومن هذه الصناعات ، صناعة النسيج اليدوى التى أصابها الخمول نتيجة انقطاع وارد الغزل الهندى التى تقوم عليه تلك الصناعة فتعطل ١٢٠ ألف نول ، واضطر

(٣) محمد إبراهيم حسن ، المرجع السابق ، ص ١٦٢ .

(١) بنت هتس و كريم نشاشيبي، أنظمة التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية فى مصر ، ترجمة حسن السيد حسن ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ٢٥ .

(٢) محمد عبد الفتاح محمد الدمرداش ، أوضاع الاقتصاد المصرى خلال حربى فلسطين ١٩٤٨ والسويس ١٩٥٦ ، رسالة ماجستير ، إشراف أ . د . أمال السبكى ، كلية الآداب ، جامعة بنها ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٣ .

(٣) عبد التواب عبد العزيز وحسين وافي والسيد حجازى (إعداد) ، المرجع السابق ، ص ١١ .

الكثيرون إلى استخدام الغزل المصرى، وأيضا تعطلت مصانع الحرير الصناعى ، وكادت تغلق أبوابها لولا معونة الحكومة لها .^(٤)

لكن على جانب آخر ساعدت الحرب على نشأة وازدهار العديد من الصناعات التى سدت كثيرا من الفراغ الذى نشأ عن وقف الاستيراد ، ومنها صناعة الجبن الجاف وتعبئة الخضروات، وورق اللف، والعلف الصناعى وقطع الغيار أدوات الغزل والنشا الجلوكوز وكبريتات النحاس وتنقية الرصاص ... الخ .^(١)

كما شهدت الصناعات المرتبطة بحاجة الحلفاء تطورا ملحوظا طوال سنوات الحرب ويأتى فى مقدمتها الصناعات الغذائية. فعلى سبيل المثال ، كان إنتاج الجبن يتراوح ما بين ٥٠ و ١٠٠ طن فى السنة وذلك خلال الفترة من عام ١٩٣٦ إلى عام ١٩٣٩ ، فارتفعت فى سنوات الحرب إلى ١٨٠٠ طن فى السنة ، وارتفع إنتاج السكر حتى وصل فى عام ١٩٤٥ إلى ١٧٩ طن ، أما تجفيف الخضروات والفاكهة فكانت لاشئ تقريبا ووصلت إلى ١٦٠٠ طن سنويا خلال فترة الحرب، وكانت صناعة النشا من الصناعات التى أوجدتها الحرب فبلغ إنتاجها ٧٥٠٠ طن سنويا...الخ.^(٢)

ولكن شهدت فترة الحرب معركة حامية الوطيس بين حركة الرأسمالية المصرية (بنك مصر وشركاته) وبين مجموعات المتمصرين من الأقليات المالطية والقبرصية واليهودية والشامية التى كانت لها السيطرة الفعلية على حركة الشركات والبورصة والتجارة فى مصر. لهذا حاول بعض الرأسماليين المصريين أن يساهموا فى تنمية الصناعة مثل شركات عبود وفرغلى وأمين يحيى ، مرتبطة بصورة أو بأخرى بتمويل أوربى . فضلا عن أن حجمها الاقتصادى أقل من أن يكون موقع التأثير من الاستثمارات المتمصرة .^(٣)

بيد أن الصناعات المصرية استطاعت أن تحقق أرباحا ضخمة بسبب ظروف الحرب العالمية الثانية حيث ارتفعت الأسعار بمعدلات تفوق الأجور، فقد كانت ربحية الشركات الصناعية قبل الحرب ١٣% فى المتوسط وزادت لأكثر من ٢٠% خلال الحرب ، وشجعت هذه الأرباح الكبيرة الكثير من التجار وملاك الأراضي على استثمار أموالهم فى الصناعة ، وعلى الجانب الآخر انخفضت الأرباح الزراعية . كما زاد رأس مال الشركات الصناعية

(١) محمد الدمرداش ، المرجع السابق ، ص ٣٣ .

(٢) وزارة التجارة والصناعة ، المصدر السابق، ص ٩- ١٠ .

(٣) محمد الدمرداش ، المرجع السابق ، ص ٣٤ .

(٤) بحى الزياد ، دراسة فى الإستراتيجية المصرية ١٩٤٥ - ١٩٨٥ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، د. ت ، ص ١٥ .

المساهمة من ١٦,٣ مليون جنيه مصرى عام ١٩٣٨ إلى ٢٨,٥ جنيه ، ثم إلى ٦٥,٨ مليون جنيه فى عام ١٩٥٠. (٤)

ونتج عن ثراء الرأسمالية الصناعية مجموعة من الآثار التى خلفتها الحرب على المجتمع المصرى ، فقد ازدادت أعداد أصحاب الملايين من ٥٠ إلى ٤٠٠ شخص وازدادت الودائع فى البنوك من ٤٥ إلى ١٢٠ مليون جنيه ، وهكذا اتسعت الفجوة بين الأثرياء والفقراء. (٥)

أما عن تطور القوة العاملة الصناعية المصرية ، فقد تضاعفت خلال الفترة من عام ١٩٣٧ إلى عام ١٩٤٧ ، ولكن هذه الزيادة كانت فى الصناعات الاستهلاكية كالمنسوجات والمواد الغذائية ، مما يشير إلى تنامي العمالة المصرية أيضاً فى فترة الحرب. (١) ويُوضح الجدول التالى تطور أعداد العمالة المصرية خلال الفترة بين عامى ١٩٢٧ - ١٩٥٢ ، مقدرة بآلاف

جدول رقم (٤) : تطور أعداد العمالة المصرية خلال الفترة من ١٩٢٧ - ١٩٥٢ مقدرة بآلاف

السنة	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٥٢
أعداد	٨٤,٢	١٣٩,٦	٢٧٧,٧	٢٥٥,٠ (٢)

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ساءت الأحوال الاقتصادية وخاصة الأحوال الصناعية، حيث قل الطلب فى الأسواق عن العرض نتيجة رحيل جيوش الحلفاء وفتح الاستيراد من الخارج الذى كان محظوراً بسبب الحرب ، مما أدى إلى كساد الصناعة المصرية فأغلقت الكثير من المصانع ، وقامت بتسريح عدد كبير من العمال. (٣)

ولكن سرعان ما تغير هذا الوضع ثانية لعدة عوامل أهمها زيادة التعريفة الجمركية ، وفرض قيود على الاستيراد لحماية الصناعة المحلية ،

op.cit, p ٤٥ . Issawi, Charles,

(١)

(٢) محمد الدمرداش ، المرجع السابق ، ص ٣٩.

(٣) حمدى هان ديك كيو ، التنمية الصناعية فى مصر مع المقارنة بكوريا الجنوبية ١٩٥٢ - ١٩٧٥ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، تحت إشراف أ.د. محمد زكى شافعى ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ ، ص ٤٢.

U.N, The Development of Manufacturing Industry in Egypt , Israel , and Turkey, New

York, ١٩٥٣, table, (١) XIV.

(٢) دار الوثائق القومية ، أرشيف عابدين ، محفظة ٥ ، مذكرة مرفوعة لمجلس الوزراء بشأن تجديد العمل بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٤ . أنظر أيضاً: الأهرام ، ١٩٤٩ / ١٠ / ٢٤ ، ص ٣ .

والانتعاش الذى صاحب الحرب الكورية (١٩٥٠ - ١٩٥٣) ، (*) ثم زيادة الطلب المحلى نتيجة لزيادة الدخول المترتبة على ارتفاع أسعار القطن الخام ، وهكذا أوجدت الأرباح المتراكمة خلال الحرب سبيلها إلى الاستثمار فى الصناعة. (٤)

كما قامت حكومة (النقراشى ١٩٤٦ - ١٩٤٨) (*) ، بتنفيذ مشروع إنشاء بنك صناعى تساهم فيه بنسبة ٥١% من رأس ماله البالغ ١.٥ مليون جنيه بموجب قانون رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٧ مرخصاً للحكومة بإنشاء البنك ، وقد استطاع البنك أن يقدم عدداً كبيراً من السلف الصناعية ، وكان مجموع السلف التى قدمها فى الفترة من أكتوبر ١٩٤٩ حتى نهاية ١٩٥٢ حوالى ١.٥ مليون جنيه . (١) وكانت أهم الصناعات النشطة قبل الثورة هى :

- الصناعات القطنية وما يرتبط بها (صناعة غزل ونسج ، صناعة حلج الأقطان)
- الصناعات الغذائية (السكر ، الألبان ، ضرب الأرز ، المحفوظات الغذائية)
- الصناعات الكيماوية (الأسمدة الكيماوية ، صناعة الزيوت ، صناعة الصابون)
- صناعة المناجم
- صناعة مواد البناء (٢)

يكاد ينعقد الإجماع على أن المجتمع المصرى فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، عانى من أزمة طاحنة على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، وأن هذه الأزمة جاءت كنتيجة حتمية للتناقضات التى تولدت من إدماج مصر - كمجتمع تابع - فى إطار النظام الرأسمالى العالمى ، وقد وصلت تلك الأزمة إلى ذروتها فى مطلع الخمسينيات من

(*) الحرب الكورية : بدأت كحرب أهلية فى شبه الجزيرة الكورية بين عامى (١٩٥٠ - ١٩٥٣) ، وكغزت شبه الجزيرة الكورية مقسمة إلى جزئين شمالى وجنوبى ، الشمالى يقع تحت سيطرة الاتحاد السوفيتى ، والجنوبى خاضع للولايات المتحدة الأمريكية ، وكانت بداية الحرب الأهلية فى ٢٥ يونيو ١٩٥٠ بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية ، واتسع الأمر بعد ذلك بتدخل الأمم المتحدة ثم الصين كطرف فى الصراع . ثم انتهى الصراع بالتوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار ٢٧ يوليو ١٩٥٣ . <http://ar.wikipedia.org>

(٤) عمر محى الدين ، تقييم إستراتيجية التصنيع فى مصر والبدائل المتاحة فى المستقبل ، المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين ٢٤ - ٢٦ مارس ١٩٧٧ ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ١٨١ .
(٢) محمود فهمى النقراشى: مواليد الإسكندرية ٢٦ إبريل ١٨٨٨ ، حصل على الشهادة الابتدائية من مدرسة «جمعية العروة الوثقى» وكان ترتيبه الأول ثم الثانوية من مدرسة «رأس التين» ، وبعد ذلك انتقل إلى القاهرة والتحق بمدرسة المعلمين العليا ، حدث أول اتصال بينه وبين سعد باشا زغلول وزير المعارف آنذاك ، عندما أوفده سعد فى بعثة علمية إلى إنجلترا ، وعندما عاد النقراشى إلى مصر بدأ حياته العملية مدرساً فى مدرسة رأس التين ثم العباسية ثم الرافقة باليهام التى كانت تعرف باسم مدرسة النقراشى ، وتدرج فى وظائف التعليم حتى وصل إلى مدير عام . وقد تولى رئاسة الوزارة مرتين الأولى ٢٤ فبراير ١٩٤٥ إلى ١٥ فبراير ١٩٤٦ ، أما الثانية ، فكانت فى الفترة من ٩ ديسمبر ١٩٤٦ إلى ٢٨ ديسمبر ١٩٤٨ . <http://www.almasry-alyoum.com>

(١) عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات فى مصر ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ص ٢٢٥ - ٢٢٦ .

(٢) عبد السلام عبد الحليم عامر ، المرجع السابق ، ص ص ٢٩٢ - ٢٩٨ .

القرن العشرين ، حيث ظل هيكل الاقتصاد المصرى متخلفاً يغلب عليه الطابع الزراعى ذو المحصول الواحد " القطن " ، وظل النمو الرأسمالى سواء فى الريف أو فى المدينة نمواً مشوهاً ؛ بسبب استمرار سيطرة كبار الملاك على علاقات الإنتاج وإصرارهم على عدم تغييرها ، ونتيجة للتدخل العضوى بينهم وبين كبار الرأسماليين الأجانب والمصريين ، فضلاً عن قيامهم بإهدار جزء كبير من الفائض الاقتصادى فى الاستهلاك الترفى .^(٣) وقد كان القصور فى ميدان الصناعة حتى عام ١٩٥٢ يعكس أوضاع اقتصاد يعتمد أساساً على الإنتاج الزراعى ، ويعتمد فى سد الجزء الأعظم من احتياجات الشعب على السلع التى يتم استيرادها من الخارج .^(١)

وبصفة عامة ، ازدهرت الصناعة المصرية ، واستغلت حالة الازدهار تلك لتجديد معدات الإنتاج والمنشآت القائمة وإقامة منشآت جديدة ، فتأسست شركات جديدة فى مجال صناعة الغزل والنسيج فيما بين عامى ١٩٤٠ و ١٩٥٢ ، وقد بلغ عددها حوالى ٢٠ شركة تمتلك رؤوس أموال تزيد على ١٥ مليون جنيه ، وقد نتج عن تأسيس هذه الشركات الجديدة والتوسع فى مثيلاتها القديمة أن ازدادت قيمة صافى الإنتاج الصناعى من ٥٤ مليوناً من الجنيهات عام ١٩٤٥ إلى ١٠٥ ملايين من الجنيهات عام ١٩٥٠ .^(٢)

بيد أن هذه الصناعات لم تكن بأى حال من الأحوال الدعامات القوية للكيان الوطنى ، ولكنها كانت المراكز الإستراتيجية التى استخدمتها الرأسمالية المستغلة للسيطرة على الحكم وابتزاز أموال المستهلكين عن طريق الاحتكار والتحكم فى السياسة الجمركية وسرقة الضرائب المستحقة للحكومة ، وعن طريق الرشوة والفساد والتحالف مع المستعمر وخدمة أغراضه . لهذا ظل الدور الذى تحتله الصناعة فى الاقتصاد الوطنى حتى عام ١٩٥٢ ضئيلاً جداً لم تتجاوز نسبة الاستثمارات الصناعية إلى جملة رؤوس الأموال المستثمرة فى الشركات المساهمة المختلفة فى تلك السنة ١٢% ، كما أن نسبة الدخل المتولد من الصناعة إلى مجموع الدخل العام لم تتعد ٩% كما يتبين من الجدول التالى ، مقدرة بملايين الجنيهات .^(٣)

(٣) جمال معوض شقرة ، الحركة السياسية فى مصر مارس ١٩٥٤ إلى صدور قرارات يوليو الاشتراكية ١٩٦١ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، تحت إشراف أ . د . عبد الخالق لاثين ، قسم التاريخ ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٣ ، ص ١ .

(١) حامد محمد أحمد ، جمال عبد الناصر والقومية العربية والثورة الاجتماعية ومحاربة الاستعمار ، معهد ضباط الشرطة ، ١٩٧١ ، ص ١٨١ .

(٢) نفسه ، ص من ١٨٣ - ١٨٤ .

(٣) محمد مظلوم حمدي ، لمحات فى اقتصادنا المعاصر ، دار المعارف لمصر ، الإسكندرية ، د . ت ، ص من ١٧٨ - ١٨٠ .

جدول رقم (٥) : الدخل العام والدخل المتولد من الصناعة ونسبته الى نسبة الدخل العام

السنة	الدخل العام	الدخل المتولد من الصناعة	نسبة الدخل الصناعى إلى الدخل العام
١٩٥٠	٧٨٩,٤	٦٨,٩	٧,٨
١٩٥١	٨٦٠,٣	٧٤,٠	٨,٦
١٩٥٢	٧٤٨,١	٦٨,٠	٩,١ ^(١)

وهكذا يتبين مما سبق ، أن قيام بعض الصناعات الوطنية فى الفترة التى سبقت اندلاع الثورة، ولكنها لم تكن صناعات إنتاجية بل كانت استهلاكية ، مثل صناعة الغزل والنسيج والمواد الغذائية والدخان والسجائر... الخ ، ولكن عندما قامت الثورة عمل رجالها على الاهتمام بالاقتصاد المصرى وخاصة القطاع الصناعى ، فعملت على تدعيم الصناعات القائمة وأنشأت صناعات جديدة إنتاجية " ثقيلة " ، لأنها أساس الصناعات فى أى قطاع صناعى وعملت على إرسائها بالعديد من القوانين .

قائمة المصادر والمراجع

الوثائق الغير منشورة

- دار الوثائق القومية بالقاهرة ، أرشيف وزارة الخارجية ، محفظة ٤٦١ ، ملف ٦٧ - ٣ / ١٥ ، تعديل التعريفات الجمركية.
- دار الوثائق القومية بالقاهرة ، أرشيف عابدين ، محفظة ٥ ، مذكرة مرفوعة لمجلس الوزراء بشأن تجديد العمل بالقانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٤ .
- أرشيف عابدين ، محفظة ٢٥٤ ، مالية ، جمارك ، مذكرة عن التعريفات الجمركية فى عام ١٩٣٠ .
- دار الوثائق القومية بالقاهرة ، محافظ محاضر جلسات مجلس الوزراء ، ملف رقم ١٩ - ١/١٦ ، كود أرشيفي ٠١٩١٥١ - ٠٠٨١ وزارة التجارة والصناعة .
- دار الوثائق القومية ، أرشيف مصلحة الشركات ، محفظة (١٣) ، ملف ١٨٢ - ٣ / ٧٥ ط ، بنك مصر ، القانون الأساسى للبنك

الوثائق المنشورة

- مضابط جلسات مجلس النواب ، الهيئة النيابية الرابعة ، دور الانعقاد العادى الأول ، محضر الجلسة الحادية عشر ، ١٢/٢/١٩٣٠ .
- النشرة الاقتصادية لبنك مصر ، العيد الماسى للبنك ١٩٢٠ - ١٩٩٥ ، السنة الثامنة والثلاثون ، العدد الأول ، ١٩٩٥ .
- النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى ، المجلد الخامس عشر ، العدد الثانى والثالث ، ١٩٦٢ ، يصدرها قسم البحوث بالبنك ، القاهرة .

(١) النشرة الاقتصادية للبنك الأهلى ، المجلد الخامس عشر ، العدد الثانى والثالث ، ١٩٦٢ ، يصدرها قسم البحوث بالبنك ، القاهرة ، ص ١٤١ .

- الأمم المتحدة ، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية ، تطور الصناعة التحويلية فى مصر وإسرائيل وتركيا، نيويورك ، ١٩٥٨ .
- وزارة التجارة والصناعة ، تقرير لجنة الصناعات ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٤٨ .
- وزارة الصناعة والثروة المعدنية ، سلوى سليمان وجودة عبد الخالق ، الصناعة وحواجز الاستثمار فى مصر ، معهد التخطيط القومى ، مركز التخطيط والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٨ .
- وزارة المالية ، مصلحة الجمارك ، تقرير عن تجارة مصر الخارجية ١٩٣٣ ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ١٩٣٤ .
- الرسائل العلمية**
- جمال معوض شقرة ، الحركة السياسية فى مصر مارس ١٩٥٤ إلى صدور قرارات يوليو الاشتراكية ١٩٦١ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، تحت إشراف أ. د. عبد الخالق لاشين ، قسم التاريخ ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس ، ١٩٩٣ .
- حمدى هان ديك كيو ، التنمية الصناعية فى مصر مع المقارنة بكوريا الجنوبية ١٩٥٢ - ١٩٧٥ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، تحت إشراف أ.د. محمد زكى شافعى ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٣ .
- فاطمة فتح على المؤذن ، تاريخ مصر الاقتصادي فى النصف الأول من القرن العشرين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، إشراف أ. د. زين الدين شمس الدين ، كلية الدراسات الإنسانية ، جامعة الأزهر ، ٢٠٠٥ .
- نوال محمد قاسم ، تطور الصناعة المصرية خلال الفترة ١٨٠٠-١٩٥٢ ، رسالة دكتوراه ، إشراف: أ. د. رعوف عباس ، كلية اقتصاد وعلوم سياسية ، جامعة القاهرة ، ١٩٨٦ .
- محمد عبد الفتاح محمد الدمرداش ، أوضاع الاقتصاد المصرى خلال حربى فلسطين ١٩٤٨ والسويس ١٩٥٦ ، رسالة ماجستير ، إشراف: أ. د. أمال السبكى ، كلية الآداب ، جامعة بنها ، ٢٠٠٨ .
- الأبحاث والدراسات**
- عمر محى الدين ، تقييم إستراتيجية التصنيع فى مصر والبدائل المتاحة فى المستقبل ، المؤتمر العلمى السنوى الثانى للاقتصاديين المصريين ٢٤ - ٢٦ مارس ١٩٧٧ ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- مجدى صبحى ، ثورة يوليو والتنمية الاقتصادية الإصلاح الزراعى والتصنيع ، سياسات يوليو خمسون عاماً على الثورة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .
- المراجع العربية**
- أحمد الشربينى ، الاقتصاد المصرى بين التبعية والاستقلال، ط١ ، دار الشروق ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .
- البعاز بعبرى ، ضباط الجيش فى السياسة والمجتمع العربى ، ترجمة بدر الرفاعى ، سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ط ١ .
- بنت هانس و كريم نشاشيبي ، أنظمة التجارة الخارجية والتنمية الاقتصادية فى مصر ، ترجمة حسن السيد حسن ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٨ .
- حازم سعيد عمر ، القطن والاقتصاد المصرى وتطور السياسة القطنية ، الهيئة العامة للتأليف والنشر ، القاهرة ،
- حامد محمد أحمد ، جمال عبد الناصر والقومية العربية و الثورة الاجتماعية و محاربة الاستعمار ، معهد ضباط الشرطة ، ١٩٧١ .

- حمدى حافظ ، ثورة ٢٣ يوليو .. الأحداث الأهداف الانجازات ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ١٩٦٥.
- راشد البراوى ومحمد حمزة عlish ، التطور الاقتصادى فى العصر الحديث ، ط٥ ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٤ .
- رءوف عباس حامد ، معالم تاريخ مصر المعاصر ، مكتبة نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٩٦ .
- سحر حسن ، مصر فى ظل الكساد الكبير ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ٢٠١٠ .
- سيرانيان ، مصر ونضالها من أجل الاستقلال ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ، ترجمة عاطف عبد الهادى علام ، دار الثقافة الجديدة ، مطبعة الفجر ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
- شحاتة توفيق ، الصناعة حكاية لها تاريخ ، المؤسسة المصرية للنشر والإعلام ، القاهرة ، ١٩٩١ .
- شهدى عطية الشافعى ، تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٨٨٢ - ١٩٥٢ ، ط١ ، مطبعة أطلس ، القاهرة ، ١٩٥٧ .
- عبد التواب عبد العزيز وحسين وافي والسيد حجازى (إعداد) ، عبد الناصر والصناعة ، دراسات عربية ، الدار العربية للطباعة والنشر والإعلان ، القاهرة ، ١٩٧٢ .
- عبد الرحمن زكى إبراهيم ، الموارد الاقتصادية والتطور الاقتصادى ، دار مامون للطباعة ، القاهرة ، ١٩٧٨ .
- عبد السلام عبد الحليم عامر ، الرأسمالية الصناعية فى مصر فى مرحلة المشروعات الحرة ١٩١٦ - ١٩٥٧ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٢ .
- عبد العظيم رمضان ، صراع الطبقات فى مصر ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٧ .
- على شلبى ، مصر الفتاة ودورها فى السياسة المصرية ١٩٣٣ - ١٩٤١ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة .
- نبيل عبد الحميد سيد أحمد ، النشاط الاقتصادى للأجانب فى مصر من سنة ١٩٢٢ إلى سنة ١٩٥٢ ، الهيئة العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٨٢ .
- محمد إبراهيم حسن ، مقومات الإنتاج الاقتصادى فى مصر ، مطبعة رويال ، الإسكندرية ، ١٩٥٦ .
- محمد رشدى ، التطور الاقتصادى فى مصر ، ج٢ ، دار المعارف ، القاهرة ، د.ت .
- محمد مظلوم حمدى ، لمحات فى اقتصادنا المعاصر ، دار المعارف لمصر ، الإسكندرية ، د.ت .
- يحيى الزيات ، دراسة فى الإستراتيجية المصرية ١٩٤٥ - ١٩٨٥ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، د.ت .

المراجع الأجنبية

- U.N, The Development of Manufacturing Industry in Egypt , Israel ,
York, ١٩٥٣, table, XIV. -and Turkey, New
Issawi, Charles, Egypt In Revolution of Economic Analysis, ١٩٦٣.

الدوريات

- الأهرام ١٩٤٩
- البلاغ ١٩٣٢ - ١٩٣٣
- التاج المصرى ١٩٣١
- الجريدة التجارية ١٩٣٢
- الدليل ١٩٣١
- الدفاع الوطنى ١٩٣١
- المواقع الإلكترونية

